هوية الاقتصاد الليبي
خلفية التنمية في ليبيا

أ. عبدالباري شوشان الزني

مقدمة:

مع قيام ثورة الفاتح العظيم انطلقت مسيرة البناء والتنمية بإبعاد وتوجهات اقتصادية وسياسية جديدة ، واعتمد أسلوب التخطيط القومي الشامل كمنهاج جديد للمسيرة الإنمائية للاقتصاد الوطني ، كما جاء الإعلان الدستوري الصادر في 1969/12/11 والذي نص على " تضع الدولة نظاما للتخطيط القومي الشامل اقتصاديا واجتماعياً وثقافياً ، ويراعى فى توجيه الإقتصاد الوطني التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية" .. ومنذ ذلك الوقت بدأت ليبيا فى إعداد وتنفيذ خطط التنمية والتحول مع صدور القانون رقم (85) لسنة 1970 بتنظيم شئون التخطيط والتنمية. وقد تم تبنى جمله من الأهداف فى المجالين الاقتصادي والاجتماعي:

1- تحسين مستوى معيشة المواطنين .
2- تنويع هيكل الإقتصاد الوطني من خلال الدفع بتنمية القطاعات الإنتاجية.
3- زيادة الصادرات غير النفطية وتنويعها.
4- تنويع مصادر الدخل وتحرير الإقتصاد من هيمنة قطاع النفط.
5- تحقيق العدالة في توزيع الدخل.
6- تنمية وتطوير الموارد البشرية وزيادة وتحسين كفاءة العنصر البشرى.
7- تحقيق تنمية مكانية متوازنة.

لتحقيق هذه الأهداف وغيرها أعتمدت برامج استثمارية ضمنت فى خطط وميزانيات التنمية خلال الفترة 1970- 2001إفرنجي والتي يمكن استعراضها فيما يلي:

الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973- 1975:

وقد كانت استراتيجية وأهداف هذه الخطة تقضى بتحقيق أقصى معدل نمو للاقتصاد الوطني فى مجموعة مشفوعا بالتنويع فى الهيكل الاقتصادي ، والإسراع

والزيادة فى معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية الرئيسية غير النفطية ، والسير بمعدل معقول فى استخراج النفط.

بلغت مخصصات هذه الخطة 2585.9 مليون دينار فى حين بلغت مصروفاتها 2203 مليون دينار ، أي بمعدل تنفيذ" نسبة المصروفات الى المخصصات" 85.2% وتشير البيانات عن تقويم أداء هذه الخطة الى مايلي:

1. خلقت فرص عمل بلغ عددها (189.4) ألف فرصه عمل منها ما نسبته 24.9% لليبيين ، وحوالي 75.1% لغير الليبيين ، وذلك يشير الى ان هذه الخطة اعتمد فى تنفيذ مشروعاتها بشكل كبير على العمالة غير الليبية.
2. حققت معدل نمو حقيقي فى الناتج المحلى الإجمالي 9.2% بنسبة 88% من معدل النمو المخطط بحوالي 10.5%.
3. ساهم القطاع الأهلي فى تنفيذ العديد من مشروعات خطة التنمية المشار إليها منها على سبيل المثالي تنفيذ 44.4% من الوحدات السكنية المستهدفة للخطة.
4. لازالت مساهمة قطاع النفط فى الناتج المحلى الإجمالي مرتفعة بالرغم من انخفاضها من 77.4% عام 1973 الى حوالي 71.9% عام 1975 بأسعار 1980.
5. تحقيق معدل نمو كبير فى متوسط دخل الفرد من الناتج غير النفطي بلغ 17.4% أي ليزداد من 608.5 ديناراً عام 1973 الى 838.5 دينار عام 1975.
6. عملاً على دفع عجلة التنمية فى القطاعات الإنتاجية " الزراعة- الصناعة- الكهرباء- النفط- الثروة البحرية" خصص لها فى الخطة 52.8% مقابل 12.1% للقطاعات الخدمية و 35.1% لقطاعات البنية الأساسية ، وقد ارتفع حجم ما نفذ من قبل القطاعات الإنتاجية ليبلغ 53.6% مقابل انخفاض ما نفذ من قبل القطاعات الخدمية الى 11.5% وقطاعات البنية الأساسية الى 34.9%.
7. ما أنفق على الميزانية الإدارية كان أكبر بنسبة 54.8% مما أنفق على التنمية خلال فترة الخطة.
8. لم يحدث تحسن يذكر فى تنويع هيكل الصادرات حيث بلغت الصادرات من النفط الخام ما نسبته 95.2% من إجمالي الصادرات عام 1975 وترتفع هذه النسبة الى 96.7% إذا ما أضيفت إليها الصادرات من المشتقات النفطية.

وعموماً يمكن القول أن الخطة الإنمائية الثلاثية 73- 1975 قد قطعت شوطاً كبيراً فى تحقيق أهدافها على الرغم من طموح الأهداف المخططة لها ، وقصر الفترة الزمنية المقررة لتنفيذ برنامجها الإنمائي .

خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976- 1980:

تأتى هذه الخطة لتمثل خطوة هامة نحو السير قدماً وبخطوات أسرع نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والأهداف بعيدة المدى وتوفير أسس وعناصر النمو التلقائي المستمر المرتكز على القطاعات الإنتاجية الرئيسية.

وقد جاءت هذه الخطة مع التزايد الكبير فى عوائد النفط واتجهت نحو خلق قاعدة إنتاجية سلعية فى اقتصاد لازال يتصف ببساطة هيكله الإنتاجي واتجهت الدولة فى هذه الخطة نحو توسيع دور القطاع العام وتقليص دور القطاع الأهلي الذى تبلور دوره فى بعض الأنشطة كالزراعة وبناء المساكن.

وقامت استراتيجية التنمية الصناعية فى هذه الخطة على " إعطاء الأولوية لصناعة سلع تحل محل الواردات كما هو الحال فى صناعات الاستهلاك النهائي" والبدء فى إقامة الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الكيماوية الأساسية ، وبذلك أصبح دور القطاع الأهلي ثانويا.

قامت استراتيجية هذه الخطة على المحاور التالية:

1- تخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط.
2- تنويع الإنتاج وتنويع الصادرات والإحلال محل الواردات.
3- الدخول فى الإنتاج الصناعي بثقل.
4- الاهتمام بالتنمية الزراعية.
5- الاهتمام بزيادة كفاءة العنصر البشرى.

أما الأهداف العامة للخطة فكانت كما يلي:

1- أن ينمو الناتج المحلى الإجمالي بمعدل نمو 10.7% ، والقطاع غير النفطي بمعدل نمو 14.1% ، فى حين استهدفت الخطة نمو ناتج النفط بمعدل 7.8%.
2- أن ينمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بنحو 5.6%.

3- التركـيز على الصناعة والزراعة وتحقيق معدلات مناسبة من الاكتفاء الذاتي.

4- تخفيـض معـدل الاستهـلاك النهـائي بشقيه العام والخاص "منـسوبا الـى الناتج المحلى الإجمالي" مـن 57% عام 1975 الى 54% عـام 1980.

5- التأكـيد على الأهـداف الاجتماعيـة التي تـم تبنيها في الخطـة الثلاثيـة 1973 -1975.

تشـير البيانات المتاحة عن تقويم أداء هذه الخطة الى ما يلي:

1- بلغت مخصصاتها 8813 مليون دينار فى حين بلغت مصروفاتها 8259 مليون دينار. بمعدل تنفيذ 94%. وقد مول جل هذه المصروفات من عوائد النفط.

2- تحقق معدل نمو فى الناتج المحلى الإجمالي 6.4% بنسبة 60% من المعدل المستهدف فى حين تحقق معدل نمو فى الناتج غير النفطي قـدره (11.8%) بنسبة 84% من معدل النمو المخطط وذلك بأسعار 1980.

3- بلغ معدل النمو المحقق فى متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1980 حوالي 6.3% بنسبة 112.5% من المعدل المخطط.

4- تمكنت خطة التحول 1976 -1980 من خلق فرص عمل بلغت (135.4) ألف فرصة عمل منها (78.7) ألف فرصة عمل وبنسبة 58.1% لليبيين ، وحوالي (56.7) ألف فرصة عمل وبنسبة 41.9% لغير الليبيين.

5- حظيت الزراعة على ما نسبته 21% من مصروفات الخطة فى حين كانت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالي متدنية حيث بلغت 2% فى المتوسط. أما نشاط الصناعة التحويلية فقد نفذ ما نسبته 15.5% من إجمالي مصروفات الخطة ، بينما كانت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي منخفضة وبشكل ملحوظ حيث بلغت 2.2% فى المتوسط.

6- لم يحدث تغير يذكر فى الهيكل الاقتصادي حيث لازال قطاع النفط يساهم بنسبة كبيره فى الناتج المحلى الإجمالي بالرغم من انخفاض هذه النسبة من 71.9% عام 1975 الى حوالي 64.1% عام 1980 بالأسعار الثابتة لعام 1980.

7- لم تحقق الخطة تحسناً ملحوظاً فى تنويع الصادرات بل زادت مساهمة الصادرات من النفط الخام والمشتقات النفطية من 96.7% عام 1975 الى 99.8% عام 1980.

8- خصص للقطاعات الإنتاجية ما نسبته 52% ، وللقطاعات الخدمية ما نسبته 11.3% وحوالي 36.7% لقطاعات البنية الأساسية ، فى حين بلغ ما نفذته الأولى 53.2% والثانية 9.8% والثالثة 37%.

9- بداية تآكل الإنفاق التنموي لصالح الإنفاق التسييري خلال فترة الخطة ، ففي حين بلغ الأول 8.3 مليار دينار زاد الثاني ليبلـغ حـــوالي 11.1 مليار دينار أي بنسبة زيادة 33.7%.

مما سبق ومن خلال ما أتيح من مؤشرات عن أداء خطة التحول الأولـى للفتـرة 1976- 1980 تبين أنها حققت نسب معقولة الى حد ما مـن مـستهدفاتها ، إلا أنهـا اعتمدت وبشكل كبير على ميزانية التحـول (عوائد النفط) فى تمويل نفقاتها ، كمـا أن مساهمة القطاعات الإنتاجية فى الدخل القومي كانت متواضعة ، الى جانب أنها لم تحقق أي تحسن يذكر فى تنويع الصادرات غير النفطية ، كما لوحظ عليها بداية انـدثار دور القطاع الأهلي فى النشاط التنموي باستثناء مساهمته فى بناء المساكن وتدنى نسبته فـى الإستثمار الصناعي لتبلغ حوالي 2.3% فقط مما قدر للقطاع العام.

خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981- 1985:

أعـدت هذه الخطة فى ظروف تميزت بتنامي أسعار ومن ثم عوائد النفط وانعكاس ذلك فى كبر حجم مخصصاتها والتي بلغت 18.5 مليار دينار وزعـت علـى جبهـة عريضة من القطاعات مع التركيز على الصناعات الثقيلة.

تناولت الخطة الملامح الرئيسية لاستراتيجيتها والتي تتلخص فى النقاط التالـــية:

1. ضرورة تحول المجتمع الليبي الى مجتمع اشتراكي إنتاجي وفق اطروحات النظرية العالمية الثالثة كما وردت فى الكتاب الأخضر بفصوله الثلاث.
2. زيادة كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج المختلفة.
3. إعطاء التعليم والتدريب التقني الذى يخدم أغراض التحول أولوية مطلقة.
4. الاهتمام والتركيز على تحقيق الثورة الزراعية بهدف الوصول الى مراحل متقدمه من الاكتفاء الذاتي من المحاصيل والسلع الزراعية الأساسـية.

5. الدخول فى مجال التصنيع خاصة الصناعات الإستراتيجية والثقيلة بما يكفل تكوين قاعدة اقتصادية إنتاجية متينة.
6. الاهتمام بالبحث العلمي وانتهاج الأساليب العلمية المتطورة فى تنفيذ مشروعات التحول .

أما فيما يتعلق بالأهداف العامة لهذه الخطة فتتلخص فيما يلي:

1- أن ينمو الناتج غير النفطي بمعدل نمو حقيقي قدره (10.3%) سنوياً.
2- أن ينمو الناتج الزراعي بمعدل نمو حقيقي قدره (7.4%) والناتج الصناعي بمعدل نمو حقيقي قدره (22.4%) سنوياً.
3- العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي.
4- تخفيض الإنتاج من النفط الخام الى المستوى المناسب.
5- تكثيف تنمية الموارد البشرية وزيادة إسهام الليبيين فى التحول.
6- العمل على تحقيق مزيد من التحسن فى مستوى المعيشة ، وتحقيق العدالة فى توزيع الدخول ، وتحقيق تنمية مكانية أكثر توازناً.
7- حماية وتحسين البيئة.

تشير وثيقة هذه الخطة الاتجاه نحو تعميق دور الدولة عمودياً بالإستثمار فى المجالات التى تملكها وتوسيعه أفقياً بزيادة رقعه ملكيتها.

أما البيانات المتاحة عن تقويم أداء هذه الخطة فتشير الى ما يلي:

1. ضخامة حجم المخصصات المعتمدة لها حيث بلغت 18.5 مليار دينار والتي اصطدمت ببداية انخفاض أسعار النفط خلال العام 1982 ليتم تخفيض مخصصاتها الى 11.8 مليار دينار ، فى حين بلغت مصروفاتها 10.7 مليار دينار ، أي بمعدل تنفيذ 90.7% وحوالي 57.8% بالمقارنة بالمخصصات الأصلية.
2. كان أداء هذه الخطة متواضعاً حيث بلغ معدل نمو الناتج غير النفطي المحقق 2.7% بنسبة 26% من معدل النمو المخطط ، فى حين كان معدل النمو بالسالب 4.1% سنوياً فى الناتج المحلى الإجمالي ، ومتدني بحوالي 2.3% سنوياً فى

أنشطة البنية التحتية ، مقابل معدل نمو مرتفع نسبيا فى الأنشطة الخدمية قدره (6.5%) سنوياً. وذلك بالأسعار الثابتة لعام 1980.

3. تحقيق معدل نمو حقيقي فى الزراعة بلغ 5.9% بنسبة 79.7% من معدل النمو المخطط ، فى حين حققت الصناعة التحويلية معدل نمو حقيقي سنوي 14.2% بنسبة 63.4% من معدل النمو المخطط لهذا النشاط.
4. تحقيق تحسن نسبى فى تخفيض مساهمة القطاع النفطي فى الناتج المحلى الإجمالي من 63.9% عام 1980 الى حوالي 49.4% عام 1985 ، ومع ذلك لازالت هذه النسبة مرتفعة.
5. خلقت هذه الخطة فرص عمل لليبيين بلغت (167.2) ألف فرصة عمل فى حين انخفضت هذه الفرص لغير الليبيين لتبلغ بحوالي (85.8) ألف فرصة عمل بسبب سياسة التلييب التى اتبعت خلال فترة الخطة.
6. لازالت مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالي متدنية حيث بلغت لمتوسط الفترة 81- 1985 حوالي 3.7% ، ونفس الشيء ينطبق على مساهمة نشاط الصناعة التحويلية حيث بلغت 4.0% ، بالرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق التنموي لهما والتي بلغت 14% للزراعة وأكثر من 19% للصناعة من إجمالي مصروفات التنمية المنفذة خلال فترة الخطة.
7. استمرار تآكل الإنفاق التنموي لصالح الإنفاق التسييري حيث بلغت نسبة الإنفاق على الميزانية الإدارية 59.7% من إجمالي الإنفاق العام عام 1981ف ، ازدادت الى 65.2% عام 1985 ف مقابل انخفاض نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي الإنفاق العام من 40.3% الى 34.8% للعامين المذكورين على التوالي.
8. عدم الالتزام بالنسبة المقررة للتنمية وهى 70% من دخل النفط إذ تشير البيانات المتاحة الى انخفاض نسبة المخصصات الفعلية للتنمية من عوائد النفط من 51% عام 1981 الى 26% عام 1985.
9. لازالت صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية تسيطر على إجمالي الصادرات بنسبة بلغت 99.4% عام 1981 انخفضت قليلا لتبلغ 97.1% عام 1985 مع ملاحظة ان الصادرات الكيماوية والبتروكيماوية لا تكاد تذكر.

10. على الرغم من الارتفاع الكبير فى الطاقات الصناعية الإنتاجية التى تمت إضافتها خلال فترة الخطة 1981- 1985 ، إلا انه يلاحظ انخفاض فى معدلات التشغيل فى تلك الطاقات وارتفاع فى حجم الطاقات المعطلة حيث بلغ معدل التشغيل فى الطاقات الإنتاجية حوالي 45.5% عام 1985.

مما سبق ومن واقع البيانات المتوفرة عن تقييم أداء الاقتصاد الوطني من خلال خطط التنمية والتحول المشار إليها فانه وبالرغم مما حققته من إنجازات كبيرة كلية وقطاعية فانه يمكن ملاحظة ما يلي:

1- لم يتحقق الهدف الأساسي المتمثل فى ايجاد مصادر بديله لقطاع النفط فى توليد العملة الأجنبية.

2- لم يتحقق هدف تنويع الصادرات بل استمرت الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية تمثل النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات.

3- لم تعط دراسات الجدوى الاقتصادية خاصة بالنسبة للمشاريع الخدمية ، ومشاريع البنية التحتية وحتى العديد من المشاريع الإنتاجية حقها من الاهتمام.

4- عدم مراعاة القدرة الاستيعابية والتنفيذية للاقتصاد الوطني وما نجم عن ذلك من ارتفاع حجم الالتزامات التعاقدية القائمة على مشروعات التنمية والتي بلغت حوالي 4.5 مليار دينار فى نهاية عام 1985.

5- تهميش وبشكل واضح دور القطاع الأهلي مما حرم المجهود التنموي من مساهماته فى المجالين التمويلي والتنفيذي ، وليقع عبء التنمية على الدولة بشكل يكاد يكون كاملاً.

فترة العمل بدون خطط 1986- 2002ف:

لقد أدى الانخفاض المتلاحق فى أسعار النفط الخام فى الأسواق الدولية ومن ثم العوائد النفطية بداية من عام 1982 ثم الانهيار الكبير فى أسعار النفط عام 1986 الى حالة من عدم اليقين حول الإيرادات النفطية المتوقعة وبالتالي بداية الاختلال وتبعثر الجهود التنموية.

وخلال الفترة المشار إليها تم إعداد عدد من مشاريع الخطط والبرامج الإستثمارية يمكن استعراضها على النحو التالي:

www.nbc.gov.ly

مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1986- 1990:

قدرت مخصصات هذه الخطة بنحو 10.9 مليار دينار منها 3 مليار دينار تمويل من خارج ميزانية التنمية ، وحددت لها جمله من الأهداف ، إلا أن هذا المشروع لم يعتمد ولم يدخل حيز التنفيذ لعدة أسباب منها الانخفاض الحاد فى أسعار النفط وكبر حجم الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية والتي بلغت 4.5 مليار دينار عام 1986 وعدم وضوح واستقرار كثير من السياسات.

وقد استعيض عن هذه الخطة بإعداد وتنفيذ ميزانيات تنموية سنوية طوال الفترة المشار إليها ، حيث بلغت مخصصات هذه الفترة حوالي 7055.4 مليون دينار فى حين بلغت مصروفاتها نحو 4153.3 مليون دينار بمعدل تنفيذ 58.9%.

تشير البيانات المتاحة عن هذه الفترة الى ان معدل النمو السنوي فى الناتج المحلى الإجمالي بلغ 3% وكان بالسالب فى الناتج غير النفطي "1.7%" بأسعار عام 1980.

مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1991- 1995:

أعد الإطار العام لمشروع هذه الخطة ، ولكن عدل عن الاستمرار فى استكمالها بسبب تفاقم الصعوبات السابق ذكرها ، واستمر العمل بميزانيات تنموية سنوية ، حيث بلغت مخصصات هذه الفترة حوالي 5149.5 مليون دينار فى حين بلغت مصروفاتها نحو 2351.4 مليون دينار بمعدل تنفيذ متدني 45.7%. وخلال هذه الفترة حقق الإقتصاد الوطني معدل نمو حقيقي فى الناتج المحلى الإجمالي بلغ 1.4% وحوالي 2.6% فى الناتج غير النفطي بأسعار عام 1980.

البرنامج الثلاثي 1994- 1996:

لا يمثل هذا البرنامج خطة إنمائية ، وقد استهدف من تنفيذه التمهيد لإعداد خطة تنموية جديدة ، وكان من ابرز أهدافه تصفيه الالتزامات القائمة على مشروعات التحول ، إلا ان هذه الهدف لم يتحقق وبقيت الالتزامات كما هي تقريبا حيث تم تخفيضها بنسبة 10.5% فقط.

www.rpc.gov.ly

الفترة 1997- 2001:

استمر العمل التنموي خلال هذه الفترة بإعداد وتنفيذ ميزانيات تحول سنوية ، حيث بلغت مخصصاتها 6592 مليون دينار، فى حين بلغت مصروفاتها الإنمائية حوالي 5196 مليون دينار، أي بمعدل تنفيذ 78.8%. وقد شهد الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة العديد من التطورات يمكن حوصلتها فى النقاط التالية:

1- استمرار الاعتماد على النفط فى تمويل نفقات الدولة التنموية والتسييرية.

2- انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية.

3- لازالت الصادرات من النفط الخام، والمشتقات النفطية تمثل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية بنسبة 91.4%، وترتفع هذه النسبة الى 99.1% عام 2000افرنجى، إذا ما أضيف إليها الصادرات من الغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيماوية.

4- تدنى مخصصات التنمية على حساب الميزانية التسييرية.

5- لم يتحقق هدف تنويع هيكل الإقتصاد الوطني فلا زالت مساهمة القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة متدنية فى الناتج المحلى الإجمالي حيث بلغت فى المتوسط 8.9% للزراعة، وحوالي 6% للصناعة خلال الفترة 1997- 2001.

6- استمرار غياب تصور تنموي واضح المعالم والأبعاد، وغياب السياسات الكلية والقطاعية المساندة وما تبع ذلك من تعثر الجهود التنموية.

7- لم تنجح السياسات التقشفية التى اتبعت خلال هذه الفترة فى ضغط الإنفاق بما يتاح من موارد مما أدى الى قيام العديد من الظواهر السلبية منها تنامي الأسواق الموازية فى العملات والسلع ، وحدوث ما عرف بالركود التضخمي.

8- وقف العمل بنظام الموازنة الاستيرادية وأثر ذلك فى توقف الإنتاج وتعثره فى أغلب مؤسسات وشركات القطاع العام الإنتاجية والخدمية والبنية التحتية.

أن هذه التطورات وغيرها حتمت إعادة النظر فى أسلوب التخطيط وإعداد الخطط بما يتناسب والظروف الاقتصادية المستجدة على الساحتين المحلية والدولية.

www.ipc.gov.ly

مشروع خط التحول 2002-2006:

شرع فى إعداد مشروع خطة للتحول الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 1999 إفرنجي على أساس جمله من الدراسات الخلفية والتقويمية وبحيث كان بعدها الزمني عند البدء فى إعدادها للفترة 2001- 2005 ثم عدل للفترة 2002- 2006 على ضوء إعادة هيكلة القطاعات الإدارية.

وقد تضمن مشروع هذه الخطة أربعة أجزاء هي:

1- مدخل ومؤشرات.
2- الإطار الكلى للخطة.
3- خطة الشعبيات.
4- خطة القطاعات.

بلغ الحجم الاستثماري لهذه الخطة 35.8 مليار دينار تساهم فى تمويلها الخزانة العامة (إيرادات النفط) بنسبة 43.3% والقطاع الأهلي والتمويل الذاتي بنسبة 56.7%.

وحدد لها جمله من الأهداف الكلية والقطاعية من أهمها تحقيق معدل نمو حقيقي فى الناتج غير النفطي قدره (6.3%)، الى جانب أنها تضمنت جمله من السياسات من أهمها أعطاء دور بارز للقطاع الأهلي بشقيه الوطني والأجنبي للمساهمة فى تمويل وتنفيذ الخطة.

وقد أجل اعتماد وتنفيذ هذه الخطة لعدة أسباب منها:

1- كبر حجم الالتزامات القائمة على مشروعاتها .
2- ضخامة البرنامج الاستثماري المخطط لهذه الخطة وضعف القدرة التمويلية والطاقة التنفيذية لهذا البرنامج.
3- تعدد أسعار الصرف وتفاقم ظاهرة السوق الموازية.
4- الصعوبات والاختناقات التي بدأت تواجهها وتعانى منها الشركات الإنتاجية والخدمية العامة.
5- التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والدولية التى حدثت خلال العام 2001 إفرنجي.

التخطيط والخطة القادمة:

مما سبق يتضح ان الإقتصاد الوطني وبالرغم مما أنفقه من استثمارات ضخمة على برامج التنمية والتحول تجاوزت 34 مليار دينار خلال فترة تزيد عن ثلاثة عقود، وما استهدفته خطط وميزانيات التنمية المنفذة خلال تلك الفترة من تنويع وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على نشاط النفط الخام وتنويع الصادرات غير النفطية، إلا أن الإقتصاد الوطني لازال يعانى من إختلالات وسمات تتلخص فى النقاط التالية :

1- لم يتم التخلص بالكامل من هيمنة قطاع النفط فمازال هذا النشاط يساهم بأكثر من 30% من الناتج المحلى الإجمالي ، وبأكثر من 95% من إجمالي الصادرات السلعية ، الأمر الذى يؤكد على أن الإقتصاد الليبي لازال عرضه للتقلبات التى تحدث فى الأسواق الدولية.

2- الاعتماد المستمر والمفرط على قطاع النفط فى تمويل مشروعات التنمية حيث لازالت مساهمة التمويل الذاتي للقطاعات ومساهمة القطاع الأهلي فى النشاط التنموي متواضعة للغاية.

3- هيمنة القطاع العام وبشكل يكاد يكون كاملا على فعاليات التنمية مما أثقل كاهل الدولة ماليا وإدارياً .

4- لازال الاقتصاد الوطني يعتمد وبدرجة كبيرة على الواردات من السلع المختلفة الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية.

5- لم تتمكن القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة بالرغم مما انفق عليها من استثمارات كبيرة من زيادة مساهمتها فى الدخل المحلى وتحقيق هدف الإحلال محل الواردات، فلا زالت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالي متواضعة لم تتجاوز 9% للأول و6% للثاني ، الى جانب أنها كانت ولازالت تمثل عبئا كبيراً على موارد الدولة من العملات الأجنبية.

6- بالرغم مما إتاحة قطاع النفط من عوائد مالية ضخمة إلا ان تسارع الإنفاق التسييري وحدوث عجز فى الميزانية العامة لعدة سنوات زاد من حجم الدين العام المحلى المصرفي ليبلغ 7644 مليون دينار وبنسبة 42% من الناتج المحلى الإجمالي لعام 2001إفرنجي.

لكل ذلك ولمواجهه الظروف الصعبة التى سادت خلال فترة توقف العمل التخطيطي أصبح من الضروري انتهاج أسلوب جديد للتخطيط يقوم على أساس ان الخطة الجديدة ستختلف فى محتواها وفى تطبيقها عن الخطط السابقة التى كانت تتم فى إطار السيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي والتنموي . بحيث يصبح للسياسات والحوافز دور رئيسي فى تحديد أهداف الخطة ووسائلها ومتابعتها وتقويمها، وبحيث تحل الحوافز محل العديد من الإجراءات الإدارية التى كانت تتبع فى السابق.. كل ذلك فى إطار قيام الدولة بدور فعال فى تأمين ومراقبة تطبيق السياسات والإجراءات ومنع الإستغلال والاحتكار.

ان التغيير فى مدى شمول وأساليب التخطيط يعود لعدة أسباب لعل من أبرزها:

1- محدودية موارد الدولة وتعدد وتشعب نفقاتها.
2- زيادة العبء على الدولة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية وإقامة مشروعات البنية التحتية.
3- المتطلبات المالية للمشاريع الإستراتيجية التى تقوم بها الدولة كمشروع النهر الصناعي العظيم ومشاريع شبكة الغاز الطبيعي والسكة الحديد، وغيرها.

أن هذه الأسباب والتطورات تتطلب التوجه نحو التخطيط التأشيري الذى تحتل فيه السياسات الاقتصادية وأدواتها والحوافز دوراً حيوياً فى بناء اقتصاد متنوع يعتمد على مقومات نموه الذاتية ، وبحيث ينصب دور الدولة فى هذا المجال على توفير المناخ الاقتصادي الملائم بما فى ذلك إجراء التغييرات المؤسسية والإدارية ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات التى تخدم الكفاءة والنمو المستمر.

أن ما اتخذ من سياسات تجارية ونقدية جديدة مع بداية العام المالي 2002إفرنجي تتطلب إعداد خطة بمفهوم أوسع واشمل تستجيب لمتطلبات تصحيح مسار الإقتصاد الوطني ، وتتعامل بكفاءة مع التطورات الاقتصادية المحلية ، والتطورات الدولية فى المجالات التجارية والاستثمارية وقيام التكتلات الاقتصادية ، والشروع فى انضمام ليبيا لمنظمة التجارة الدولية.